

## تمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة جامعة تلمسان

الباحث/

حازم أحمد فروانة (1)

الباحث/

كامل أيمن عليوة (2)

---

(1) أستاذ محاضر أ كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان  
(2) أستاذ محاضر ب كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3

**مقدمة:**

يعد البحث العلمي من أبرز التطورات المميزة لعصرنا الحالي، حيث أدركت الكثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وتحقيق التنمية المستدامة فيها مرهون بما تتجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم بذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات، وترصد إعتمادات المالية كبيرة إدراكا منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أهم أنواع الاستثمار من خلال تشكيل مؤسسات التعليم العالي وترقيتها بالإضافة إلى مهمتها في تزويد الإطارات بالمهارات والمعارف، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي نظرا لحاجتها إلى نتائج البحث العلمي في مختلف الميادين فقد نال البحث العلمي أهمية بالغة في الدول المتقدمة نظرا لأهميته البالغة في التطور والرقي وفي المقابل هناك العديد من الظروف والعوامل التي يمكن اعتبارها سببا في تراجع البحث العلمي وتأخره في الجامعات العربية بما فيها الجامعة الجزائرية، ولعل من أسباب هذا التأخر عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي وضعف الحافز النفسي لدى الباحث ونقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي مما أثر بشكل سلبي على جودة البحث العلمي.

حيث تعتبر الجامعة أحد أهم مراكز البحث في العالم لكونها المكان المثالي الذي تلتقي فيه الخبرات والطاقات والأفكار المختلفة بين أساتذة ومتخصصين وطلاب اجتمعوا للبحث عن الإجابة على تساؤلات تهدف لخدمة المجتمع. وإن أخذنا البحث الطبي كمثال، فإن المستشفى الملحق بالجامعة يوفر للباحث عينات من الأنسجة الخاصة بمرض ما والتي تساعد هذا الأخير على طرح مجموعة من التساؤلات البيولوجية المبنية على نتائج علمية سابقة، ثم القيام بمجموعة تجارب اعتمادا على مختلف الاختصاصات الطبية والبيوكيميائية داخل الجامعة وخارجها بهدف فهم ماهية المرض وأسباب تطوره وسبل تخفيف أعراضه وإبطاء انتشاره أو حتى علاجه، كل هذه المراحل وإن كانت مبسطة في هذا المثال تعتمد على توفير الوسائل المادية والمعدات الأساسية التي تستورد من الخارج غالباً، فإن كانت الدول النامية غير قادرة على تخصيص مبالغ تضاهي ميزانيات الدول الكبرى للقضاء على مرض كالسرطان أو السكري أو أي من الأوبئة المستعصية، فإنها لا تزال قادرة على تركيز برامجها البحثية على الإنتاج المحلي للمعدات البحثية عوضا عن استيرادها من الخارج بمبالغ خيالية تزيد من أعبائها المالية، فهذا الإنتاج المحلي من شأنه تخفيض تكاليف شراء المعدات والتركيز أكثر على عملية البحث العلمي التي ستسهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.

**إشكالية الدراسة:**

باعتبار إن الحاجة للدراسات والبحوث ونتائج العلم اليوم أشد من أي وقت مضى نظرا لدور المعرفة في تحقيق التنمية وضمان تفوق الأمم في سياق التنافس الحضاري، فبقدر ما تبذله الأمم في سبيل البحث العلمي من جهود وأموال بقدر ما يكون مستوى نموها وازدهارها في مختلف المجالات، وقد عنت الدولة الجزائرية هذا الأمر منذ الاستقلال فحاولت من خلال العديد من التشريعات والمراسيم ترقية البحث

العلمي وبناء جامعة قادرة على التكفل بمستقبل الدولة، إلا أن واقع الحال يظهر أن الجامعات الجزائرية لا زالت تصارع العديد من المشكلات التي تعيقها عن تأدية مهام البحث العلمي بالصورة المرجوة وهو ما أدى لتخلفها وبقائها دون المستوى المطلوب بالرغم من بعض المحاولات والمبادرات التي تظهر بين الحين والآخر، الأمر الذي أثر سلباً على دورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد. وفي هذا السياق تسعى دراستنا لتسليط الضوء على واقع جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، لرصد آراء الأساتذة الباحثين في عدة كليات، بهدف الوصول لإجابة عن إشكالية دراستنا الرئيسة التالية: **ما مدى مساهمة تمويل البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟** والتي يتفرع منها العديد من الإشكالات الفرعية ومنها:

- ماهية البحث العلمي والتنمية المستدامة "المفهوم، الأهداف والأهمية"؟
- ما هو واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟
- ما هي أبرز المعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

#### الفرضيات

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل البحث العلمي والتنمية المستدامة بالجزائر وجود فروق بين الأساتذة الجامعيين في تمويل البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة تبعاً لمستواهم العلمي

#### أهمية الدراسة وأهدافها:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع في غاية الأهمية باعتبار البحث العلمي عاملاً أساسياً في التقدم الفكري والاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وزيادة التحديات العالمية التي بدأت تواجه المجتمع منذ فترة ومن بينها الثورة العلمية والتكنولوجية والتي ارتكزت على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني، فالاهتمام بالبحث العلمي ضرورة لتقدم المجتمع ومن هنا كان سباق الدول العظمى في امتلاك أكبر قدر من المؤسسات البحثية وتخصيص أكبر ميزانية للإنفاق على البحث العلمي.

وستعتمد دراستنا المنهج الوصفي للوقوف على ماهية البحث العلمي والتنمية المستدامة ثم بيان أبرز معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، بالإضافة للمنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان إلكتروني على مجموعة من الأساتذة الباحثين في عدة كليات بجامعة تلمسان بهدف التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، والعلاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الاقتراحات التي شأنها تخفيف معوقات البحث العلمي وتشجيع الباحثين على انجاز المزيد من البحوث في مختلف المجالات.

## أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على التنمية المستدامة وأهم أبعادها ومؤشرات قياسها؛
2. التعرف على مفهوم البحث العلمي وعلاقته بالتنمية المستدامة؛
3. استعراض تجارب دولية ناجحة يف جمال تمويل البحث العلمي؛
4. التطرق لواقع البحث العلمي يف الجزائر، و محاولة الاستفادة من التجارب الدولية المعروضة.
5. الكشف عن طبيعية العلاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة.
6. معرفة الفروق بين وجهة نظر الأساتذة في علاقة تمويل البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

## المحور الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة "البحث العلمي والتنمية المستدامة"

إن من أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر هي المتغيرات المتسارعة والمتمثلة في الثورة العلمية المعرفية وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية في الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وفي تطوير مناهج التعليم وأهدافه وأدواته.

حيث يحتل البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقفا مركزيا في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حالياً حيث أضحت الحاجة ماسة إلى استخدام المنهج العلمي في البحث في مشكلات الحياة ومعالجتها استجابة لمتطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية والتحديات التي تواجه المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

## أولاً: البحث العلمي Scientific Research

يُمثل البحث العلمي ضرورة علمية حياتية سواء في حياة الأفراد أم في حياة الدول. فبالعلم تنهض أمم ودول، وبالعلم أيضاً تُباد أمم ودول. والوصول إلى العلم والانتفاع به أمر يستوجب البحث عنه وفق أسس ومناهج، ويعتبر البحث العملي عاملاً من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتحقيق التقدم في العمل الجامعي.

أ- مفهوم البحث العلمي: للوقوف على مفهوم البحث ينبغي أولاً تحديد معنى البحث ومعنى العلم، فكلمة "البحث" تأتي في اللغة العربية من الفعل بَحَثَ وبحثَ عن الشيء أي فتش عنه أو سأل عنه. وبحث عنه من باب قطع وبحث عنه أي فتش عنه وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتتقيب عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان (العكش، 1997).

أما العلم فهو مصطلح أكثر غموضاً، إذ أن تعريف العلم اختلف على مر العصور، وفي اللغة يعني "العلم" بكسر العين المعرفة، وعَلِمَ الشيء بالكسر تعلمه (علماً) عرفه، ورجل (علامة) أي (عالم) جداً والهاء للمبالغة، و(استعمله) الخبر (فاعلمه) إياه (قاموس الباحث العربي). وفي المصطلح فإن العلم عُرف بأنه مجموعة المعارف الإنسانية التي من شأنها أن تساعد على زيادة رفاهية الإنسان أو أن

تساعده في صراعه في معركة تنازع البقاء وبقاء الأصلح، على أنه يؤخذ على هذا التعريف قصوره فمن العلم ما استخدم في تدمير البشرية فهو تعريف للعلم أقرب إلى وصفه من تحديد مفهومه (رشون، 1989) ويعرف العلم بأنه مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادراً على التنبؤ. وعُرف أيضاً بأنه فهم ظواهر هذا الكون، وأسبابها وآثارها، وعلى ذلك فإن العلم هو إدراك الشيء بحقيقته، وهذا الإدراك لا يتأتى إلا عن طريق الفهم أو التنبؤ وربط الأسباب بالمسببات. أو هو مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد وتعالج بمنهج معين وتنتهي إلى بعض النظريات والقوانين كعلم الزراعة وعلم القانون والفلك والطب وغيرها.

ولا يخرج تعريف البحث العلمي عن الربط بين معنى كلمة البحث ومعنى كلمة العلم. ولذلك ذهب البعض إلى تعريف البحث العلمي بأنه: "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها". وعُرف أيضاً بأنه: "أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلاً، بالإضافة إلى الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، وذلك من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم" (غانم، 2000، ص 20)

وقريب من ذلك تدار التعريفات الأخرى للبحث العلمي، ومن ذلك ما ذهب إليه البعض من أنه: "التبويب المنظم للمعرفة، ويرى البعض أن المعرفة أوسع وأشمل من العلم، ذلك أن المعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية، ونستطيع أن نميز بينهما على أساس قواعد المنهج العلمي وأساليب التقدير التي تتبع في تحصيل المعارف فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي واتبع خطواته في التعرف على الظواهر والكشف عن الحقائق الموضوعية فإنه يصل إلى المعرفة العلمية، وعلى ذلك فإذا كان العلم هو التبويب المنظم للمعرفة، وكان البحث هو وسيلة العلم أو أدواته للوصول إلى الحقائق والقواعد والقوانين التي تستخدم لتفسير الظواهر والتنبؤ بسلوكها، فإن البحث العلمي يعني الدراسة المنظمة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تواجهنا ولأنه علمي فإنه يجب أن يكون منهجياً أي له طرق وإجراءات وقواعد وخطوات. والبحث العلمي بهذا المعنى يعتبر ضرورة حياتية لا تستقيم حياة الإنسان بدونها فالوجود في الحياة يتطلب ضرورة إجراء البحث عن الحقيقة". (المرشد في إعداد البحوث والدراسات، 2001)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا استنتاج أهداف البحث العملي وأهميته ونوجزها كما يلي:

**ب- أهداف البحث العلمي:** تتعدّد أهداف البحث العلمي، ومن أبرز هذه الأهداف: (المحروقي وناجي، 2012)

- الوصف: يُعدُّ من أهم الأهداف، ويتم تحقيقه من خلال جمع معلومات حول ظاهرة ما بما يُساعد الباحث على صياغة الفرضيات وتفسير الظاهرة بشكل واقعي.

- التنبؤ: يتم التركيز على هذا الهدف في البحث العلمي؛ فهو يُساعد على وضع تصوّراتٍ وتوقعاتٍ للتغيّرات التي من الممكن حدوثها مستقبلاً للظواهر المختلفة، وذلك بعد دراسة الظاهرة ودراسة الظروف التي قد تؤثر عليها.

- التفسير: يُركّز هذا الهدف على شرح الظاهرة شرحاً وافياً، وبيان جميع الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، ويوجد نوعان من الأبحاث بناءً على هذا الهدف وهي: أبحاث تفسيرية بحتة، والأبحاث التوضيحية التطبيقية.

- التقييم: يُركّز هذا الهدف على تقييم أيّ ظاهرة يتم دراستها. الدحض والتفنيد يأتي هذا الهدف بعد إجراء عددٍ من التجارب حول أيّ ظاهرة؛ حيث يؤيد الباحث النظرية ويؤكد صحتها، أو قد يرفضها بسبب ثبات عدم صحتها.

- التنبؤ: يُقصد بهذا الهدف أن يتأكد الباحث من صحة أبحاثٍ سابقة لنفس موضوع الدراسة أو نفي صحتها بأخذ عدّة عيناتٍ دراسية وضمن بيئة مختلفة عن بيئته التي اختارها لإجراء دراسته.

- إيجاد معرفة عصرية: يُعدّ من الأهداف المهمّة، وهو يُشير إلى سعي الباحث للتوصّل إلى معلوماتٍ ومعرفة جديدة تُفيد في تطوّر العلم وتقدّمه.

- التحكم والضبط: يأتي هذا الهدف بعد دراسة أيّ ظاهرة والتأكد منها؛ حيث يستعين الباحث بمجموعةٍ من الأدوات التي تُساعده في ضبط دراسته والتحكّم بها.

### ج- أهمية البحث العلمي:

هناك العديد من فوائد البحث العلمي التي تنعكس إيجاباً على المجتمع، ويمكن اختصارها في النقاط التالية:

- رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع ممّا يُساهم في تطويره، حيث يسهم البحث العلمي في إضافة المعلومات وإدخال التعديلات على المعلومات السابقة.

- نمو المجتمع اقتصادياً ممّا يُحقّق رفاهية أفرادهِ.

- حلّ المشكلات على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والصحية، الاجتماعية وغيرها.

- إيجاد تفسيرات للظواهر الطبيعية والتنبؤ بها.

- تتبّع الإنجازات الفكرية للإنسان في مختلف المجالات.

- يساهم في الحد من المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة من خلال دعم عملية التنمية

الاقتصادية. (صوفان والبكري، 2012)

### د- تمويل البحث العلمي:

إن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لدى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث

ومخرجاته المتمثلة في نوعية الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الإنسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى، حيث نجد أن المشكل المطروح وبإلحاق يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مثار جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل المالي (BENARB; 2005) ويمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حاليا تتمثل فيما يلي:

- الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي لحد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها.
- المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو.
- الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى.
- المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية.
- وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يأمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي كالتالي:
- القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية.
- القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الإهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.

-قطاع الأوقاف الذي تم تغييره تماما للإسهام في حل هذه المشكلة رغم دوره المشرف سابقاً.

#### ثانياً: ماهية التنمية المستدامة

أستحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العقود المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضاً بوصفه مفهوماً وفلسفة وعملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين.

فقد بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

#### أ- مفهوم التنمية المستدامة:

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديماً فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى *eco-developpement* التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب، أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية

حول التنمية والبيئة حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، كما عرفها ميردال بأنها: " التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل"، وعرفها وليام رولكنز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقضة. وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. وبالرغم ممن تعقيدات وتشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (ناجي، 2013)

ب- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: (التنمية المستدامة، د.ت)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد دون استنزافها أو تدميرها.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع وذلك بإتباع طريق ثلاث إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.



## المحور الثاني: واقع البحث العلمي في الجزائر ودوره في دعم عملية التنمية المستدامة

يعد البحث العلمي مسلكاً ينتهجه الإنسان ليتعرف على ذاته وعلى الكون الذي يعيش بين أطرافه، وقد لعبت الجامعات منذ القدم دوراً رئيساً في إمداد المجتمع بالكوادر العلمية المؤهلة ولا تزال، بالإضافة لما قدمته من كشوف طورت مجرى الحياة الإنسانية، فعلاقة البحث العلمي بالجامعات كعلاقة الأكسجين بجسم الإنسان، فبدون بحث علمي جاد سيؤول مصير الهيئات الجامعية لا محالة إلى الشلل والركود. وعن واقع البحث العلمي في الدول العربية بما فيها الجزائر فمن السمات البارزة للبحث العلمي لجامعاتنا العربية ومؤسساتنا البحثية التكرار والتشابه جمعاً وتصنيفاً وإعادة إنتاج، والنتائج التي تتوصل إليها معظم البحوث هي وصفية أكثر منها تحليلية مما يجعلها بحثاً للماضي، ومن المتعارف عليه أن البحث العلمي يقدم إضافة نوعية في مجاله فيكون جديداً أو تجديداً في مجاله، لكن واقع الحال، إن معظم ما يقدم لا يعالج مشكلات ترتبط بالواقع وهذا يعني أن ثمة افتقاد للاكتشاف الجديد. (مشرقي، 2008)

وتتضاءل أهمية الجامعة في البلدان العربية في ظل غياب الوعي وتزايد المشكلات المختلفة التي تواجه الباحثين من نقص في التمويل وانشغالهم في أعمال أخرى غير بحثية ونزعتهم الفردية في إجراء البحوث، إلى جانب غياب التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات من الدولة نفسها، وفيما بين الجامعات العربية، فضلاً عن افتقار المكتبات للعديد من المراجع، إلى جانب انعزال البحث العلمي في الدول العربية عن الوحدات الإنتاجية والقطاع الخاص.

فواقع البحث العلمي في الدول العربية لا يتناسب مع الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة المتوفرة، مما يعني ضرورة إزالة المعوقات التي تقف حائلاً أمام البحث العلمي، إلى جانب التخلص من أساليب التعليم التقليدي، وإطلاق العنان للتفكير والتأمل والإبداع وخلق ثقافة البحث العلمي، ويمكننا سرد بعض الحقائق عن واقع البحث العلمي في الجزائر والدول العربية عموماً كما يلي: (أبو عرابي، 2012)

- ضعف تمويل البحث العلمي في البلدان العربية عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، حيث يصل في المتوسط تقريباً 2.2% من الإنفاق العالمي مقارنة بإسرائيل التي تتفق 7.7% من الإنفاق العالمي - أي أربعة أضعاف العالم العربي - في حين تتفق الولايات المتحدة الأمريكية 35% من الإنفاق العالمي. وتتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الدخل القومي في الدول العربية ما بين 2.4% - 4.2% في المتوسط وتقتصر على القطاع الحكومي، أما الدول المتقدمة فتتفق حوالي 3 - 5% من إجمالي دخلها القومي للبحث والتطوير، مع الإشارة إلى أن 80% من هذا الإنفاق يتم عن طريق القطاع الخاص.

- قلة عدد الباحثين، حيث نجد أن نسبة الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير بلغت نحو 450 (بما فيهم أساتذة جامعات) لكل مليون نسمة من السكان مقارنة مع 5000 باحث كل مليون نسمة في الدول المتقدمة.

تدني نصيب البلدان العربية من النشر العلمي إلى أقل من 6/1 نصيبهم من سكان العالم وفقاً لدليل النشر العلمي Scientific Citation index على عكس نصيب إسرائيل من النشر العلمي الذي يقترب من عشرة أضعاف نصيبهم من سكان العالم (الريان، 2012) وعلى الرغم من أن هناك زيادة نسبية في عدد الأوراق البحثية المنشورة في بعض الدول العربية بدأت تتخذ قرارات بزيادة الإنفاق على البحث العلمي، إلا أن الوطن العربي ما زال أقل عن دول العالم في الأوراق البحثية المنشورة وما تضيفه إلى العلم، كما أن زيادة عدد البحوث المنشورة ليس غاية في حد ذاته، إذا لم تستخدم هذه الأوراق البحثية والعقول والجهد والمال لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات تستفيد من تلك البحوث المنشورة وتقوم بتطبيقها ليعود بالنفع على الدولة.

- عدم توافر الوقت اللازم للبحث العلمي حيث ينشغل الباحثون بالمشاكل الإدارية والمادية الخاصة بعملهم.
- عدم استفادة المجتمع من الأبحاث العلمية نتيجة الافتقار إلى التنسيق والتعاون المثمر والحقيقي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية المختلفة.
- غياب استراتيجيات واضحة وخطط مستقبلية للبحث العلمي تحدد الأهداف والأولويات.
- عدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع حيث أن كثير من المشاريع البحثية تفتقر إلى القيمة التطبيقية.

هجرة العقول والكفاءات العلمية المعول عليها في التخطيط والتنمية وإجراء البحوث العلمية والعمل على تطبيق نتائجها، إلى جانب فقدان العدالة الاجتماعية وقلة الحوافز والدوافع في العمل والافتقار للبنية التحتية والمناخ العلمي الملائم. (الباجوري، 2015)

وفي ظل سباق العالم المحموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تحقق رفاهية الإنسان وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي لابد من القضاء على معوقات البحث العلمي والسعي نحو تعزيز مكانته في وطننا العربي.

وفيما يتعلق بجهود تحسين وضعية الجامعة والبحث العلمي فمنذ استقلالها سعت الجزائر لتأسيس دولة حديثة مبنية على المعرفة والتحديث لهذا عمدت لبناء المدارس ومراكز التكوين والجامعات وإعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، كما عملت على تطوير البحث العلمي من خلال الاهتمام بالجوانب المادية والبشرية وكذلك من خلال الإصلاحات التشريعية وسن القوانين التي من شأنها تطوير البحث العلمي. ويبين الجدول التالي مراحل تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 حتى يومنا: (بن زكورة وبن سالم، 2016)

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
كتابة الدولة للبحث	1991	الوزارة الأولى	1992
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي	حتى يومنا

كما تم إنشاء العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة الموزعة على القطر الوطني، مع مراعاة تخصص هذه المراكز والأبحاث التي ترعاها لطبيعة المنطقة التي تتواجد بها، وتوزع تلك المراكز كما يلي:(عماري، 2008)

- المركز الوطني لأبحاث الهندسة والإعلام الآلي "ولاية وهران"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم الفيزيائية والكيميائية "ولاية الجزائر"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم الحية والطبية "ولاية قسنطينة"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم البترولية "ولاية ورقلة"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم الأدبية والتاريخ "ولاية غرداية"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم الزراعية "ولاية تندوف"
  - المركز الوطني لأبحاث العلوم الاجتماعية "ولاية تمنراست"
- كما أن وزارة التعليم العالي خصصت مديرية من بين 09 مديريات والمسماة بمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن مهامها:

- تحديد واقتراح البرامج الوطنية ذات الأولوية الخاصة بالبحث.
- القيام بدراسات إستشرافية وضمان المتابعة المستديمة للتطوير التكنولوجي.
- تنفيذ توصيات المجلس الوطني للبحث العلمي وضمان سير أمانته.
- القيام بتقييم مستمر لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعداد الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- اقتراح تدابير تحفيزية لتنشيط نتائج البحث.

- ضمان التنسيق ما بين القطاعات لنشاطات البحث العلمي.

وبالرغم من وجود عدد لا بأس به من المخابر فإن نتائج البحوث في الجزائر تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقاً لإعلام الآخرين بنتائجها في ظل عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية، فحتى يومنا لم تكتسب الجزائر معهداً للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية.

فالجامعة الجزائرية لا زالت تتخبط في أزمت متتالية رغم قيام الوصاية بإصلاحات معتبرة إلا أن هجرة الأدمغة للخارج نتيجة التهميش والبيروقراطية ونقص الإمكانيات المادية وضعف تمويل البحث العملي حال دون تحقيق الغاية المنشودة.

### المحور الثالث: الدراسة الميدانية

#### منهج الدراسة

استخدم الباحثان الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بالجوانب لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث تم توزيع إستبانة على الأساتذة بالجامعة لعينة 100 أستاذ وتم استرداد 82 إستبانة بنسبة 82% وهي تابعة لمتغيرات الدراسة كما هو مبين في جدول 1

جدول رقم 1 يبين خصائص العينة الأساسية

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر أ	30	36.5
	أستاذ محاضر ب	35	42.7
	أستاذ مساعد	17	20.8
المجموع		82	100

#### أداة الدراسة

قام الباحثان استمارتين منها استمارة تمويل البحث العلمي واحتوت على 30 فقرة واستمارة التنمية المستدامة واحتوت على 18 فقرة وتم تجربتها على عينة استطلاعية مكونة من 28 أستاذ في جامعة تلمسان ولم يتوصل الباحثان لتوفير مقياس خاص بتمويل البحث العلمي من الدراسات السابقة التي توفرت لديهما فقاما بتطوير مقياس خاص بهذه الدراسة تبعا للخطوات الإجرائية الآتية

- تم صياغة بعض العبارات بطريقة ذاتية بحيث أن تكون شاملة للأهداف المراد قياسها.
- واضحة وبعيدة عن الغموض واللبس.
- سليمة لغويا وسهلة وملائمة.
- بلغ عدد الفقرات المبدئية للمقياس 48 فقرة بحيث يجب عليها المفحوص من خلال بدليين هما نعم (درجة واحدة) و لا (صفر درجة)

## صدق وثبات مقياس أدوات الدراسة

صدق الاتساق الداخلي لاستمارة تمويل البحث العلمي والتنمية المستدامة  
لقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح الاتساق كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ النصفية للتأكد من الثبات حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي  
جدول 2 يوضح صدق الاتساق الداخل وثبات الاستبيان

طرق حساب الثبات		صدق الاتساق الداخلي	صدق المحكمين	المتغيرات
0.71	ألفا كرومباخ	تراوح ما بين (0.61 إلى 0.40 عند مستوى دلالة (0.01 و 0.05) تم حذف 8 فقرات غير دالة	تم اعتماد متوسط اتفاق المحكمين	تمويل البحث العلمي
0.83	التجزئة النصفية			
0.73	ألفا كرومباخ	تراوح ما بين (0.61 إلى 0.40 عند مستوى دلالة (0.01 و 0.05) تم حذف 10 فقرات غير دالة	تم اعتماد متوسط اتفاق المحكمين	تحقيق التنمية المستدامة
0.74	التجزئة النصفية			
النتيجة النهائية: وعالية احتوت الاستمارة في شكلها النهائي على 30 فقرة تقيسهما				

## صدق المقارنة الطرفية الصدق التمييزي

جدول رقم 3 يوضح قيمة اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الثلث الأعلى والثلث الأدنى

المتغير	الثلث الأعلى ن=8		الثلث الأدنى ن=8		قيمة ت	م. الدلالة
	ع	م	ع	م		
تمويل البحث العلمي والتنمية المستدامة	12.25	2.12	3.63	1.06	10.28	دالة عند 0.000

نلاحظ من الجدول بأن هناك فرق بين الثلث الأعلى والثلث الأدنى بدالة قيمة (ت) وقدرها 10.28 عند مستوى الدالة 0.000 وعالية فان طرفي الإستبانة تميز بين أداء المجموعتين وبالتالي يمكن التأكد إلى حد معقول من صدق الأداة في قياس ما وضعت لقياسه الصدق والثبات يتضح من خلال معاملات الصدق والثبات بأنها جاءت بدرجة معقولة ومقبولة إحصائيا وعالية يمكن الاطمئنان على صحة استخدام الإستبانة في الدراسة الحالية.

### الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات:

لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء فبالنسبة للإحصاء الوصفي استخدمنا المتوسطات والانحراف المعياري أم بالنسبة للإحصاء الاستدلالي ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا معامل ارتباط بيرسون و كذا اختبار (T.test) لدراسة الفروق وتحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق بين مستويات الأساتذة العلمية وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار spss22.

### عرض وتحليل نتائج الدراسة

عرض نتائج الفرضية الأولى والذي ينص على يجد هناك علاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة واختبار هذه الفرضية استخدمنا المتوسطات و الانحراف المعياري إضافة إلى معامل ارتباط بيرسون حيث أسفرت النتائج كما هو موضح بالجدول أسفله.

جدول 4 يوضح العلاقة بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة

المتغير	عدد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى الدالة	الدلالة
البحث العلمي	82	2.17	2.00	**0.49	0.00	دال
التنمية المستدامة		5.87	2.28			

يتضح من خلال الجدول أن هناك ارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدالة (0.01) ومعامل ارتباط قدره (0.49) بين تمويل البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة حيث يمكننا اعتبار أن حجم الإنفاق على البحث العلمي هو احد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب فضلاً عن أن حجم الإنفاق إنما يعكس مدى اهتمام وتقدير أي مجتمع من المجتمعات لتدعيم مسيرة العلم والتقدم التكنولوجي من جانب والارتقاء بمجالات التنمية وتحقيق الرفاهية للشعوب من جانب آخر.

أن البحث العلمي هو المدخل الحقيقي والصحيح لتنمية المجتمعات إذ لا يمكن أن يستقيم أن نتحدث عن التنمية بعيداً عن التأسيس لدور البحث العلمي كقاعدة مهمة لا تتطرق منها المشاريع التنموية بكافة قطاعاتها المختلفة لتعطي نتاجاً طبيعياً وضرورياً إلا وهو تحقيق الرفاه الاجتماعي.

وعليه يكون دور العلم على جميع مستوياته هو العامل الفاعل لتحقيق هذا الغرض أن الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي لاسيما الجامعات لا بد منة كي نفعل دور البحث العلمي وعلى الدولة أن تتكفل بكل

متطلبات البحوث والإنفاق والتجهيز الكامل لتحقيق التنمية المستدامة هنا لها دلالة ومعنى حقيقي إنها تكون تنمية إستراتيجية تنعكس على حياة الإنسان وتطوره.

والحقيقية أن البحث العلمي يحتاج إلي انفاق وقناعة ووعي لبناء العنصر البشري والذي يعتبر الداعم الأساسي لبناء نهضة المجتمعات والذي ينعكس على بناء القدرات والتطور الذاتي للفرد محل التأهيل في جميع المجالات وتنمية مهارته الحديثة هذا إلى جانب ما تقدمه الطاقات العلمية الخلاقة لأعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث التطبيقية للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض الطاقات الإنتاجية المختلفة مما يؤدي إلي زيادة الكفاءة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع. (النويهي، 2014) ومن هنا يمكن القول أن تراجع الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي يعد تعبيراً عن الأولوية المتأخرة له في سلم تفضيلات الدول العربية علاوة على عدم جدية كثير من البرامج البحثية وهذا ما ترتب عليه أن ظهرت على المستوى العربي حتى الآن الافتقار إلى الأصالة مع زيادة الإخلال بأصول البحث وضعف الحياة الأخرى (شحادة، 2021) والدعم المادي أمر في غاية الأهمية من جانب الدولة إذ أنه يؤكد ولا تضعف بميزانياتها جانبا مقدرا للإنفاق على البحوث العلمية والدعم المباشر وتوفير بيئة مناسبة للباحث لكي يكون إنتاجه العلمي على مستوى التأهيل.

غير أن الحديث عن البحث العلمي لدى الباحث هنا في الجزائر ما يغلب عليه طابع التشاؤم مستند ينفي تناولهم لذلك بجملة من الأسباب التي لا يسع الدخول في تفاصيلها ومن ذل كالموازنة المالية المخصصة له واعتماد التمويل على مصدر واحد والذي تمثله الدولة مقارنة بانعدام إسهامات القطاع الخاص (خضر، 1992 ص 177) مقارنة بالموازنات الكبيرة التي ترصد البحث العلمي في صناعة البدائل التنموية في مواجهة التحديات كإخفاض أسعار النفط وغيرها.

وبالتالي فإن التكامل بين البحث العلمي واستدامة التنمية يؤكد الحاجة إلى الانتقال لمرحلة التطبيقات العلمية والممارسات الواعية والمبادرات الجادة عبر تعميق دور مراكز البحوث والجامعات بما يسهم في بناء منظومة بحثية قائمة على التنوع والجودة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة بن زكوة 2016 والتي توصلت إلى أن البحث العلمي له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة وكذلك دراسة فائز 2009 التي توصلت إلى العلاقة بين التعليم والبحث العلمي واثرت ذلك على التنمية في سوريا كما تعارضت هذه الدراسة مع دراسة أبو راس 2016 والتي أوضحت عن عدم وجود علاقة بين البحث العلمي والتطوير أو التمويل لأنشطة البحث العلمي.

عرض نتائج الفرضية الثانية التي تنص على وجود فروق بين الأساتذة الجامعيين في تمويل البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة تبعا لمستواهم العلمي ولاختبار صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام تحليل التباين الأحادي (one way anova) لدراسة الفروق بين مستويات الأساتذة العلمية حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي

جدول 5 يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعا للمستويات العلمية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدالة
البحث العلمي	بين المجموعات	2	52.80	26.40	7.64	دال عند 0.001
	خارج المجموعات	79	272.80	3.45		
	المجموع	81	325.61			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	2	41.12	20.56	4.24	دال عند 0.001
	خارج المجموعات	79	382.39	4.84		
	المجموع	81	423.52			

نلاحظ من خلال بيانات الجدول الخاصة بتمويل البحث العلمي أن هناك فروق بين مستويات الأساتذة العلمية في قيمة (ف) وقدرها 7.64 وعند مستوى الدلالة 0.001 كما يوجد فروق في تحقيق التنمية الاقتصادية في قيمة (ف) وقدرها 4.24 وعند مستوى الدلالة 0.001.

جدول رقم 6 يوضح نتائج اختبار (scheffe)

التنمية			
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد
أستاذ مساعد ن=17	م=6.07	م=6.45	م=4.73
أستاذ محاضر ب ن=35	1.72 * دال عند 0.02	--	--
أستاذ محاضر أ ن=30	--	--	--
البحث العلمي			
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد
	م=6.07	م=6.45	م=4.73



--			أستاذ مساعد ن=17
	--	2.00 * دال عند 0.001	أستاذ محاضر ب ن=35
		--	أستاذ محاضر أ ن=30

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فروق دالة عند متغير التنمية بين مستوى أستاذ محاضر "أ" بمتوسط قدرة 6.07 . كما نلاحظ أيضا أن هناك فروق دالة عند متغير البحث بين مستوى أستاذ محاضر "أ" وأستاذ محاضر "ب" بقيمة قدرها 2.00 وعند مستوى دلالة 0.0001 ولصالح مستوى أستاذ محاضر "أ" بمتوسط قدرة 6.07 وهذا يدل على أن الأساتذة من مستوى أستاذ محاضر "أ" أكثر وعيا بقيمة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة.

### نتائج الدراسة

- 1- يرتبط تمويل البحث العلمي بتوفير الموارد البشرية والكفؤة والمتخصصة إلى جانب الموارد المادية والمالية، أما تطور وقوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد وترشيد استعمالها.
- 2- انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي لا تكاد تصل إلى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- مشكلة تمويل البحث العلمي لا تقتصر فقط على الإمكانيات المالية اللازمة، بل تشمل أيضا على المورد البشري نوعا وكما، بالإضافة إلى إرادة المجتمع التي تلعب دورا حاسما في النهوض بالبحث العلمي، فالأبحاث العلمية الجيدة هي التي تعمل على دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد و إيجاد الحلول الناجحة له، بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن المجتمع مطالب بتشجيع مجتمع العلماء والباحثين ومن ثم الثقة بهم.
- 4- رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر البحثية في الجزائر إلى أن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقا إلى إعلام الآخرين بنتائجها، ولعل أهم سبب في ذلك يرجع لضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل والاستفادة من نتائج المؤسسات البحثية الجزائرية، فلا يمكن للبحث العلمي التطبيقي أن يتقدم ويتطور إلا من خلال تفاعل المراكز البحثية مع كل من القطاع الحكومي والخاص، بالإضافة إلى اقتناع القطاع الخاص بأهمية مساهمته في البحث العلمي وتمويل مشاريع لحل المشكلات التنموية مما يجعل للبحث حضورا متميزا في القطاعين العام والخاص.

### التوصيات

1. للنهوض بالإنتاج العلمي لجامعاتنا من الأفضل تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى المنح البحثية للباحثين، فالبحوث العلمية توفر عوائد ضخمة تغطي أضعاف ما أنفقت لأجلها.
2. البحث عن سياسات واليات ل تشجيع القطاع الخاص في الجزائر على تمويل البحث العلمي للمؤسسات البحثية، فهو يزيد من فرص تمويل البحث العلمي وكذلك من فرص الاستثمار في نتائج البحوث العلمية، خاصة في مجال تقنيات المعلومات، فإنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي ضرورة لتحقيق النجاح والاستمرارية؛
3. من الضروري السعي إلى إنشاء أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها إلى الجهات التي ترغب في الاستفادة منها، وكذلك إنشاء المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة؛
4. التركيز على إنشاء كمية للبحث العلمي على مستوى كل جامعة بالجزائر تستقطب من خلالها الباحثين المتميزين من الجامعة أو خارجيا، بالإضافة إلى إنشاء لجان متخصصة في مراقبة التمويلات التي يمنحها القطاع العام في سبيل تمويل البحث العلمي، ما إذا كانت صرفت للغاية التي وجدت من أجلها أم لا.
5. -السعي لإنشاء المكتبات الالكترونية والتنسيق بينها لتحقيق شبكة لتبادل المراجع والأطروحات الحديثة بين الجامعات لتوفيرها للباحث المحلي بغرض توفير الجيد والمال، مما يساهم في إثراء نتاج البحث العلمي.
6. تحسين ظروف الأستاذ الجامعي ليتفرغ للبحث العلمي الذي بدوره يسهم في التنمية المستدامة.
7. أن يكون البحث العلمي جزءاً رئيساً من سياسة الدولة في الإصلاح والارتقاء بالمجتمع.

## المراجع:

### باللغة العربية:

- أحمد عبد الفتاح ناجي (2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- أية عبدالله أحمد النويهي (2014) دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- التنمية المستدامة (د.ت) بحث منشور على الرابط:  
[http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post\\_18.html](http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html)
- بلال جواد أبو راس (2016) دور تمويل البحث والتطوير في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- حسين رشون (1989) العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري (2015)، تأثير البحث العلمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- زينة محمد فائز (2009) دراسة العلاقة بين التعلم العلمي وأثره على التنمية في سوريا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- ساجد مشرقي (2008)، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، العدد العاشر، جامعة البصرة، العراق.
- سلطان أبو عرابي (2012)، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرابط.
- شادية المحروقي وأحمد ناجي (2012)، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية.
- عاصم على شحادة (2012)، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية المستقبل العربي.
- عمار عماري (2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحث مقدم خلال المؤتمر الدولي حول التنمية والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- العونية بن زكورة وميمونة بن سالم (2016)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 03، الجزائر.
- فوزي العكش (1997)، البحث العلمي، دائرة المطبوعات للنشر، الإمارات العربية المتحدة.
- قاموس الباحث العربي (د.ت)، متاح على الرابط: <http://www.baheth.info/all>
- محمد عبد السيد النبي غانم (2000)، منهجية البحث العلمي، مطبعة الأطلس، القاهرة.

-المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية (2001)، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، ط1، السودان.

-ممدوح صوفان ونيفين البقرى (2012)، دليل أخلاقيات البحث العلمي، مصر.

-موزة بنت محمد الريان (2012)، حصاد عقد البحث العلمي العربي 2001 - 2010، منظمة المجتمع العلمي العربي.

**باللغة الأجنبية:**

-Abdelkrim BENARB «Le Financement de l'Enseignement Supérieur en Algérie quels choix pour le 21ème siècle?» Revue d'Etudes en Sciences Humaines et Sociales, N 06, 2004/2005, Publications de la Faculté des Sciences Humaines et sociales, Université d' Alger, p 25.